8 مارس 2023م

سعادة الرئيس التنفيذي **المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

خارطة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 - نتائج مراجعة المرحلة 4

إلحاقًا بسلسة الخطابات السابقة الصادرة عن البنك المركزي بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 (المعيار رقم 17) والملاحظات الموجهة إلى شركات التأمين في هذا الصدد وتأهبًا لتطبيق المعيار رقم 17 في قطاع التأمين السعودي، يعد هذا الخطاب هو الأخير. ويحوي في متنه كل من الأقسام التالية:

أ) ملخص تنفيذي (صفحة 1 إلى 2).
ب) نظرة حول المعيار رقم 17 والمعيار رقم 9 (صفحة 2).
ج) أبرز معالم رحلة التطبيق (صفحة 3 إلى 5).
د) خلاصة المراحل السابقة 1، 2، 3 (صفحة 5 إلى 7).
هـ) النتائج الرئيسة للمرحلة 4 (صفحة 7 إلى19).
و) الخطوات القادمة للبنك المركزي وشركات التأمين (صفحة 19 إلى 22).

ومن أجل الاستفادة القصوى من الملاحظات الهامة المبينة في متن هذا الخطاب، يتطلع البنك المركزي إلى تعميمه على نطاق واسع داخل الشركة تحديدًا بين أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. ومناقشته على كافة المستويات الاستراتيجية والتشغيلية على حد سواء.

أ) ملخص تنفيذي

بعد رحلة إعداد طويلة ومليئة بالتحديات، بدأت مسارها في عام 2018م لاعتماد المعيار رقم 17، بحمد الله نجح قطاع التأمين في المملكة بتطبيق المعيار اعتبارًا من تاريخ 1 يناير 2023م. ويعد هذا الحدث من أهم التطورات في إعداد التقارير المالية في صناعة التأمين في المملكة. وفي الوقت ذاته، بدأ القطاع بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. وبالنظر للتحديات التي تواجهها الدول الأخرى في تطبيق هذا المعيار، بما في ذلك بعض الدول الأكثر تطورًا في صناعة التأمين، يعد هذا التطبيق إنجازًا مهمًا لقطاع التأمين السعودي ممهدًا بدوره الطريق للتطور السريع والمهني في المستقبل بما يتماشى مع تطلعات رؤية المملكة 2030.

هناك ثقة كافية في قدرة قطاع التأمين على إصدار القوائم المالية خلال مرحلة التطبيق الفعلي. ويعود ذلك إلى الاستعدادات المبكرة ولتجارب التشغيل التجريبي التي تضمن أحدها مرئيات المراجعين الخارجيين للشركات. إلا أن ذلك لا يعفي الإدارة من بذل العناية الكافية والفورية لمعالجة الملاحظات التي أُثيرت من قبل المراجعين في الخطاب الموجه لإدارة الشركة، أو من خلال تقارير المراجعة المتحفظة لهؤلاء المراجعين.

وخلال الرحلة بأكملها، عمل البنك المركزي على إجراء عمليات مستمرة من المراجعة والتدقيق وإبداء الملاحظات، ما أدى أيضًا إلى رفع مستوى جاهزية القطاع ووضع معايير جديدة من قبل البنك المركزي. ومن المتوقع أن يتعامل القطاع مع تلك المعايير كجزء من العمل المعتاد، كما سيواصل البنك المركزي تشجيعه ودعمه سعيًا لتحقيق أكبر قدر من التطور المهني في القطاع.

وقد أثبت فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17 المشكل وفقًا لمبادرة البنك المركزي أهمية المناقشات والمداولات المهنية ودورها الفعّال فيما يتصل بالتحديات الرئيسة التي واجهها القطاع خلال رحلة التطبيق. يؤكد ذلك ما توصل إليه فريق العمل من مخرجات ذات أهمية عالية للقطاع مثل نماذج التقارير المالية الموحدة، ونموذج التوصيات البالغ عددها (91) توصية تصب في أكثر المجالات تحديًا في المعيار رقم 17، ونموذج المصروفات المنسوبة، ونموذج الإفصاحات المطلوبة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8 (IAS8) والتعليمات القياسية للمراجعة ذات الهدف الخاص بنتائج التشغيل التجريبي وغيرها. وفي هذا الصدد، سيواصل البنك المركزي مسيرته في تعزيز ثقافة المناقشات والمداولات المهنية والسعي إلى التعاون النشط بين كافة

المختصين. وفي الوقت ذاته، يُتوقع من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للشركات تشجيع الوظائف المالية والاكتوارية على الاستفادة الكاملة من مخرجات فريق العمل.

ومن أجل إعداد قوائم مالية سليمة من الناحية الفنية، من المتوقع أن تتبع الإدارة أفضل ممارسات الأسواق الناشئة، لا سيما تلك المتعلقة بضبط المخاطر وتنويعها، والمصروفات المنسوبة، ومستوى التجميع، وتحديد العقود المتوقع خسارتها، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والسعي للاستفادة من المقارنات المعيارية التي شاركها البنك المركزي في فترات مختلفة خلال هذه الرحلة، ما سيرد ذكره في هذا الخطاب في (القسم هـ).

ومن منظور تشغيلي، ولأجل ضمان إعداد القوائم المالية بطريقة فعالة وموثوقة وفي الوقت المناسب، من الضروري أن تعطي الإدارة الأولوية لمواجهة التحديات المتعلقة بالتوظيف والاحتفاظ بالموارد البشرية ذات الخبرات الاكتوارية والمحاسبية، إضافةً إلى تكامل ربط النظام التقني للمعيار رقم 17 مع النظام التقني الأساس للشركة، وتنفيذ عمليات التحقق من صحة النتائج التي يصدرها النظام الخاص بالمعيار.

بالنسبة لعام 2023م، يجب أن يكون من أولويات الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة التحضير الكافي للتقارير ربع السنوية الأولى بموجب المعيار رقم 17، وأتمتة إصدار القوائم المالية، وتنفيذ عمليات التحقق من صحة النتائج التي يصدرها النظام التقني للشركة، وضمان وضوح الأدوار للفرق المالية والاكتوارية، وتطوير وتحديث مؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بالأعمال ووظائفها، والتواصل مع المساهمين بشكل فعال.

ويدرس البنك المركزي من جانبه إصدار تعليمات جديدة بشأن المخصصات الاكتوارية وتحديث عمليات مراجعتها والتحقق من صحتها بما يتوافق مع المعيار رقم 17. علاوة على ذلك، تحديث القواعد واللوائح - عند الحاجة -، ونماذج التقارير التنظيمية الحالية وإطار الإشراف المبني على المخاطر وحسابات الملاءة المالية بما يتواءم مع المعيار رقم 17. وسيتبع البنك المركزي عند إجراء التحسينات المشار إليها أعلاه النهج المتبع أثناء رحلة تطبيق المعيار رقم 17.

ختامًا، يود البنك المركزي أن يشكر قطاع التأمين وكافة العاملين فيه، على الأخص أعضاء فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17 وأعضاء فرق عمل المعيار رقم 17 لشركات التأمين على مساهمتهم في إنجاح هذا المشروع. كما يود البنك المركزي أن يشكر الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة شركات التأمين على الدعم والقيادة لفرق عمل المعيار رقم 17 خلال هذه الرحلة.

ب) نظرة حول المعيار رقم 17 والمعيار رقم 9

- بدأ العمل على المعيار رقم 17 في بداية عام 2000م، واستغرق أكثر من (15) عامًا من التحضير والمداولات الطويلة على مستوى صناعة التأمين العالمية من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك قبل إصداره في مايو 2017م ليحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 "عقود التأمين" الصادر في عام 2004م. وقد خضع المعيار فور إصداره لتدقيق شامل من قبل شركات التأمين، وبعد سلسلة من المناقشات، تم إجراء تعديلات رئيسة عليه في يونيو 2020م. حيث كان تاريخ السريان الفعلي لتطبيق المعيار بتاريخ 1 يناير 2021م، و تم تأجيله في مارس 2020م إلى تاريخ 1 يناير 2023م نظرًا لتحديات التطبيق المرتبطة بطبيعة المعيار شديدة التعقيد.

- من المتوقع أن يؤدي المعيار إلى تحسين مستوى الشفافية في التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين بالإضافة إلى تحقيق قدر أكبر من المواءمة بين القوائم المالية لشركات التأمين وتلك الخاصة بالقطاعات المالية الأخرى (على سبيل المثال، استخدام مصطلحات "إيرادات خدمات التأمين" بدلاً من "قسط")، بشكل يسهل مقارنة القوائم المالية لشركات التأمين العاملة في مختلف الدول وبالتالي مساعدة المساهمين في اتخاذ قرارات مستنيرة، نظرًا لاعتماد تلك المعايير وتطبيقها على مستوى واسع من جميع أنحاء العالم.

- علاوة على ذلك، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" في يوليو 2014م ليحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 39 "الأدوات المالية" الصادر في عام 2003م. في حين حُدد التاريخ الفعلي لتطبيق المعيار رقم 9 للمؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك القطاع المصرفي، ليكون بتاريخ 1 يناير 2018م، وسُمح لشركات التأمين باعتماد المعيار رقم 9 بالتزامن مع المعيار رقم17، أي اعتبارًا من تاريخ 1 يناير 2023م.

ج) أبرز معالم رحلة التطبيق

- نظرًا للطبيعة المعقدة للمعيار والتحديات المتوقعة لتطبيقه، كان هناك مناقشات مستمرة على مستوى عالمي بشأن الشكل النهائي للمعيار وتاريخ سريانه، وكان البنك المركزي سباق لمواجهة وتذليل تلك العقبات في وقت مبكر من خلال إعداد وإطلاق خطة تحول لهذا المعيار في ديسمبر 2018م، تكونت من المراحل الأربع التالية:
  - المرحلة الأولى: تحليل الثغرات.
  - المرحلة الثانية: تقييم الأثر المالي.
  - المرحلة الثالثة: خطة التطبيق.
  - المرحلة الرابعة: التطبيق والتشغيل التجريبي.

- نظرا للتأثير الأقل نسبيا للمعيار رقم 9 على قطاع التأمين، أطلق البنك المركزي في فبراير 2022م خطة للتحول للمعيار تتكون من مرحلتين:
  1) تحليل الثغرات.
  2) التطبيق والتشغيل التجريبي.

- تم تشكيل فريق عمل المعيار رقم 17 في البنك المركزي ليتولى مهمة التحقق من اتباع شركات التأمين لخطة التحول بشكل جدي. كما وطُلب من كافة الشركات تشكيل فرق داخلية مماثلة، مع توفير الدعم القيادي المناسب وعملية الحوكمة الفعالة. ويوضح الشكل أدناه الإطار الزمني لكل مرحلة من المراحل المذكورة آنفًا، بالإضافة إلى المعالم الرئيسة التي تم الوصول إليها في هذه الرحلة.

رحلة التطبيق

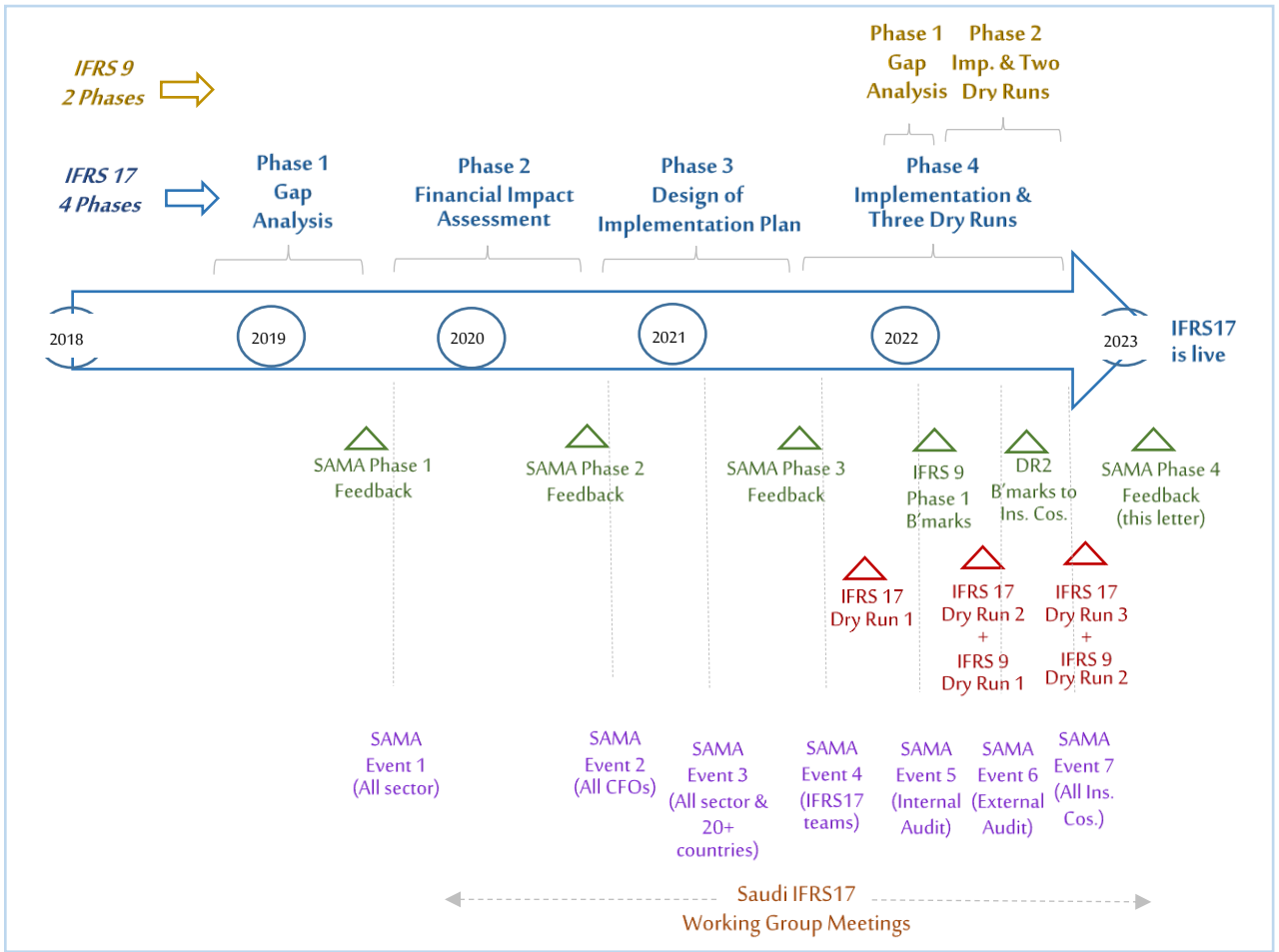

- تشمل أبرز معالم رحلة التطبيق ما يلي:

  - تعليمات البنك المركزي الشاملة لكل مرحلة، بما في ذلك:
    - التعاميم التفصيلية ذات الجداول الزمنية الواضحة.
    - نماذج لتقديم النتائج في كل مرحلة.
    - نموذج لرصد التقدم الحاصل للإدارة التنفيذية والبنك المركزي.
    - فترة زمنية بسيطة بين كل مرحلة والمرحلة التي تليها للحفاظ على الاستمرارية.

  - التغذية الراجعة المنتظمة ذات القيمة المضافة من البنك المركزي إلى شركات التأمين، بما في ذلك:
    - ملاحظات على نتائج السوق على شكل خطاب موجه إلى الرئيس التنفيذي للشركة بعد كل مرحلة.
    - مقارنة معيارية لأداء كل شركة مقارنة بأداء شركات التأمين الأخرى.

  - المراجعة والتدقيق الفعّال من البنك المركزي، بما في ذلك:
    - مراجعة نتائج شركات التأمين بعد كل مرحلة.
    - مراجعة التحديثات ربع السنوية بعد المرحلة الأولى.
    - إعادة احتساب نتائج المرحلة الثانية لعينة من شركات التأمين.
    - مراجعة تقارير التقدم الشهرية بعد المرحلة الثالثة.
    - زيارات ميدانية لفريق عمل المعيار رقم 17 والإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس إدارة شركات التأمين.
    - اجتماع مع كل شركة لمناقشة نتائج التشغيل التجريبي.
    - اجتماعات مع المراجعين الخارجيين، بما في ذلك الخبراء الاكتواريين، لتقديم ملاحظات حول جودة أعمال المراجعة التي تم إجراؤها على نتائج التشغيل التجريبي الثاني.

  - استجابة البنك المركزي بشكل كبير لاحتياجات القطاع وطلباته، من خلال الآتي:
    - تأجيل مواعيد التسليم النهائية للمرحلة الثانية بسبب تأثر سير الأعمال بجائحة كورونا.
    - إعطاء سلطة تقديرية لإدارة الشركة بشأن مراجعة نتائج التشغيل التجريبي الثالث بسبب المخاوف التي أعربت عنها شركات التأمين فيما يتعلق بالرسوم التي تقاضاها المراجعين الخارجيين لمراجعة نتائج التشغيل التجريبي الثاني.
    - تأجيل المواعيد النهائية لنتائج التشغيل التجريبي الثالث بناءً على طلب لجنة التأمين التنفيذية.

  - تشكيل فريق العمل لسعودي للمعيار رقم 17 بعدد أعضاء يبلغ (20) عضوًا، من مختلف الخبراء في المجالات الآتية: الاكتواري، والمالي، والمراجعة الخارجية، بالإضافة إلى خبراء من شركات الأنظمة التقنية الخاصة بالمعيار رقم 17، وعقد أكثر من (40) اجتماعًا خلال الثلاث سنوات، والذي أدى إلى الآتي:
    - تعزيز ثقافة المناقشات والمداولات المهنية والتطور الفني في قطاع التأمين.
    - إصدار نماذج التقارير المالية الموحدة التي تم اختبارها أثناء التشغيل التجريبي الثاني والتشغيل التجريبي الثالث بحيث يمكن اعتمادها عند التطبيق الفعلي للمعيار.
    - إصدار توصيات مفصلة حول المصروفات المنسوبة بموجب المعيار رقم 17.
    - إصدار عدد (91) توصية فيما يتعلق بالإشكاليات والتحديات التي واجهت شركات التأمين أثناء التشغيل التجريبي.

  - جهود البنك المركزي لإدارة المخاطر:
    - التحاور والتنسيق مع الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لضمان المشاركة الكافية للمراجعين الخارجيين وفي الوقت المناسب أثناء التشغيل التجريبي لتقليص إصدار تقارير مراجعة متحفظة في حال بدء التطبيق.
    - إشراك المراجعين الداخليين في التشغيل التجريبي الأول لإجراء اختبار الحوكمة والضوابط في جميع المجالات الرئيسة.

- الندوات التي قام بها البنك المركزي لقطاع التأمين لنقل المعرفة والتواصل الفعال:
  - نظم البنك المركزي (7) ندوات خلال هذه الرحلة، قدم فيها الملاحظات والمرئيات والتوقعات في المستقبل.
  - بالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقات نقاش مع المشاركين خلال الندوات المذكورة أعلاه والذين يمثلون مجموعة من الخبرات العاملة في القطاع تخللها تقديم التجارب والخبرات في تطبيق المعيار رقم 17.
  - في إحدى تلك الندوات، والتي كانت مفتوحة للمشاركة لأي شخص مهتم بالمعيار رقم 17، شارك في هذا الحدث حوالي 400 متخصص من أكثر من 20 دولة، وقد مثل ذلك الاهتمام العالمي برحلة المعيار رقم 17 الناجحة في المملكة.

د) خلاصة المراحل السابقة 1، 2، 3

فيما يلي بعض أبرز النتائج لكل مرحلة من المراحل الثلاث التي شاركها البنك المركزي مع القطاع على شكل خطابات موجهة للرئيس التنفيذي.

- المرحلة الأولى - تحليل الثغرات (بناء على الخطاب الموجه للرئيس التنفيذي بتاريخ 11 يونيو 2019م)
  - كانت غالبية تقارير تحليل الثغرات المقدمة إلى البنك المركزي أقل من التوقعات من حيث الجودة وعمق التقييم الفني.
  - احتوى عدد من التقارير على بيانات عامة حول تقييم الثغرات، ويظهر أن هناك جهدًا محدودًا لتعديل التقييم الذي تم إجراؤه وفقًا لنموذج الأعمال الخاص بالشركة.
  - كان من أضعف الأجزاء في التقرير الجزء المتعلق بتحديد الأحكام الهامة التي من المتوقع أن تتخذها الشركة في عدة مجالات عند تطبيق المعيار رقم 17. نظرًا لأهمية وتأثير هذه الأحكام على نتيجة التطبيق العام للمعيار رقم 17، فمن الضروري أن يتم توثيق جميع الأحكام الهامة بشكل صحيح، وأن تكون الإدارة على دراية كاملة بهذه الأحكام ومدى تأثيرها حتى تستطيع اتخاذ قرارات صحيحة بشأن الخيارات المتاحة.
  - أظهر التقييم عدم استعداد مجلس الإدارة للمعيار رقم 17 بشكل ما من شأنه التأثير على إتمام المشروع بنجاح من الشركة.
  - الغالبية العظمى من الشركات لم تقم بإجراء تقييم للتكاليف المتوقعة لتنفيذ المراحل الثلاثة التالية. وتفاديا لأي إشكاليات مستقبلية، شجع البنك المركزي الشركات على تخصيص مبالغ تقديرية مناسبة للمراحل القادمة ومواصلة تقديرها في ضوء التقدم المحقق في كل مرحلة .
  - تم الاعتماد بشكل كبير على الاستشاريين الخارجيين خلال مرحلة تحليل الثغرات، بينما تعتزم الشركات الاستفادة بشكل أكبر من الموارد الداخلية للشركة خلال المراحل التالية بما يتماشى مع توقعات البنك المركزي . وذلك لن يكون ممكنًا إلا إذا تم نقل المعرفة بشكل مناسب. ومن المتوقع أن تولي الإدارة اهتمامًا خاصًا لهذا الجانب عند مناقشة شروط المراحل التالية مع مستشاريها الخارجيين.

- المرحلة الثانية - تقييم الأثر المالي (والتشغيلي) (بناء على الخطاب الموجه للرئيس التنفيذي بتاريخ 31 أغسطس 2020م)
  - <u>الأحكام الهامة</u>: في حين أن بعض التقارير حددت بوضوح الأحكام الهامة وطرق التبسيط المستخدمة مع بدائلها وبالتالي حصلت على تقييم عالي في هذه الجزئية، احتوت العديد من التقارير على وثائق بجودة منخفضة أو غير كافية. وبالنظر إلى الطبيعة المهمة لهذه القرارات لتصميم حل لتطبيق المعيار رقم 17 من الشركة، يتوقع البنك المركزي أن تولي الإدارة الوقت والجهد الكافيين لفهم الخيارات المتاحة لها بشكل كامل والآثار المترتبة على كل خيار .كما يتم تشجيع الإدارة على طلب مرئيات المراجعين الخارجيين في وقت مبكر من هذه العملية لتجنب أي إشكاليات مستقبلية.

  - <u>المنهجية</u>: يتوقع البنك المركزي أن تضمن الإدارة التفاعل الكافي بين مستشاريها الخارجيين والوظائف الرئيسة في الشركة، مما يمكنهم من تولي مسؤولية المنهجيات وتطبيقها في المستقبل .ومن المتوقع أيضًا أن تتحسن جودة الوثائق في المراحل التالية من خطة التحول للمعيار.

- معدل الخصم: يتوقع البنك المركزي أن تضمن الإدارة توفير معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب للخبير الاكتواري المعين من أجل مساعدته في اختيار معدل الخصم المناسب بموجب المعيار رقم 17، وسيتم وضع ضوابط لضمان وجود مراجعة كافية بشأن معدل الخصم المحدد من قبل الخبير الاكتواري المعين.

- ضبط المخاطر: يتوقع البنك المركزي أن يقوم كل خبير اكتواري معين بتحديد منهجية ضبط المخاطر مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات المهنية وإلى قابلية المخاطرة للشركة ومع المدخلات اللازمة من الإدارة.

- العقود المتوقع خسارتها: يتوقع البنك المركزي أن تولي الإدارة اهتمامًا خاصًا لهذه العقود خلال المرحلة التالية (تصميم خطة التنفيذ) وسيتم اعتماد منهجية سليمة تتفق مع مبادئ المعيار رقم 17، ووضع إجراءات واضحة لتحديد العقود المتوقع خسارتها مع تحديد المسؤوليات بشكل واضح.

- الربط بين المعيارين رقم 4 ورقم 17 في قائمة الدخل: يتوقع البنك المركزي أن تضمن الإدارة فهمًا كافيًا للربط بين المعيار رقم 4 والمعيار رقم 17 على كافة المستويات داخل الشركة، على الأخص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وعلى أن يتم إعداد القوائم في الوقت المناسب.

- نظام المعيار رقم 17: يتوقع البنك المركزي أن تقوم الإدارة بتطوير فهم عميق لمتطلبات النظام الخاصة بالمعيار وبناء عليه ستتخذ قرارات مستنيرة بشأن تحسين جودة النظام سواء داخليًا أو من خلال شراء النظام خارجيًا. وفي حال شراء النظام خارجيًا، يجب أن تسعى الإدارة إلى الفهم الكامل لمحدودية نماذج مزودي الخدمة والتأكد من وضع الخطط اللازمة لسد الفجوات في هذه النماذج بشكل داخلي.

- توفير الموارد البشرية: بالنظر إلى صعوبة وتعقيد مرحلة تعلم المعيار، يتوقع البنك المركزي من الإدارة ضمان توفر الموارد البشرية الكافية والتدريب المناسب لكل وظيفة من أجل ضمان التطبيق الفعال والسلس للمعيار رقم 17 .ومن المتوقع أن يتم تنفيذ عمليات التوظيف و / أو التدريبات المخطط لها في الوقت المناسب.

- المراجع الخارجي: يتوقع البنك المركزي أن تضمن الإدارة أن لدى المراجعين الخارجيين للشركة المعرفة والخبرة اللازمة للمعيار رقم 17 من أجل تحليل النتائج بتفاصيل كافية حتى تتمكن لجنة المراجعة من الحصول على الضمان المطلوب حول القوائم المالية للشركة وفقًا للمعيار.

- الرسائل الشاملة:
  - يتوقع البنك المركزي أن تضمن الإدارة الالتزام بجميع المبادئ للمعيار، والتركيز على الحل الأمثل للشركة في إدارة أعمالها والذي يتوافق بشكل وثيق مع أفضل ممارسات السوق.
  - يتوقع البنك المركزي أن تضمن الإدارة الفهم الجيد لجميع الخصائص الجديدة للمعيار في الشركة، وأن الأفراد المعنيين داخل الشركة لديهم مسؤولية كاملة لكل خاصية جديدة.

- المرحلة الثالثة - تصميم خطة التطبيق (بناء على الخطاب الموجه للرئيس الرئيس التنفيذي بتاريخ 11 يونيو2021م)
  - الحوكمة والمراقبة من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة: على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت حتى الآن، فمن غير المرجح أن يكون لدى أي شركة تأمين خطة تطبيق "مثالية" في هذه المرحلة .وبالتالي، فإن المراقبة المنتظمة ضرورية للشركة لاتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب بناءً على الدروس المستفادة من التشغيل التجريبي القادم وأفضل الممارسات المعمولة في ذلك. وقد لاحظ البنك المركزي عدم فاعلية بعض الخطط لعدد من الشركات لمتابعة التقدم في تنفيذ تطبيق الخطة خلال المرحلة المقبلة؛ لذا فإنه من الضروري وجود تغذية راجعة منتظمة يشارك فيها مجلس الإدارة.

  - اتخاذ قرارات مستنيرة: يتطلب تطبيق المعيار رقم 17 من الإدارة اتخاذ قرارات في المجالات الرئيسة .ولمساعدة الإدارة في اتخاذ هذه القرارات، شجع البنك المركزي شركات التأمين على إصدار أوراق فنية توضح الخيارات المختلفة المتاحة وتأثير كل خيار. ومع ذلك، فإن

نسبة بسيطة فقط من هذه الأوراق الفنية التي أصدرتها شركات التأمين تحتوي على تقييم للأثر الكمي، مما يعرضهم لخطر اتخاذ خيارات غير مدروسة.

- اختلافات كبيرة بين شركات التأمين: هناك العديد من المنهجيات الرئيسة والقرارات التي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على تنفيذ خطة المعيار رقم17، ويعود هذا الاختلاف إلى مدى المعرفة المتاحة للإدارة في حالة البدء في تطبيق خطة التشغيل التجريبي، كما ويشير التباين في التطبيق إلى الحاجة للمزيد من التفكير الدقيق من شركات التأمين في تلك المجالات.

- الموازنة بين البساطة والفاعلية: يتيح المعيار رقم 17 الخيار لشركات التأمين، لكن يجب ألا يكون المنهج المختار بناء على اعتبارات "البساطة" فقط؛ بل يجب أن تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع "إيجابيات وسلبيات" كل منهج، بما في ذلك مدى فاعليته وفائدته في إدارة الأعمال اليومية وفي تشكيل استراتيجيات العمل.

- توزيع المسؤوليات مقابل الموارد: من المهم توزيع المسؤوليات والأدوار للوظائف الهامة بما يتوافق مع الموارد المتوافرة حتى تضمن الشركات دقة وموضوعية النتائج. إلا أنه يتضح وجود انحراف من بعض الشركات عن الممارسات المطبقة في السوق؛ ولذلك قد تحتاج تلك الشركات لإعادة النظر في توزيع المسؤوليات الحالي.

- توافر البيانات: حوالي نصف حقول البيانات المطلوبة ضمن خطة تطبيق المعيار لا يتم تعبئتها من شركات التأمين؛ لذلك من المهم أن يجري العمل على إيجاد حلول لسد هذه الفجوة.

- النظام التقني للمعيار رقم 17: يعتبر الحصول على النظام التقني للمعيار رقم 17 وتشغيله في الوقت المناسب أمرًا بالغ الأهمية للاستعدادات الشاملة. وقد لوحظ اختلاف الجداول الزمنية للتنفيذ الحالي للعديد من الشركات عن توقعات البنك المركزي حيث تحتاج إلى إعادة مواءمتها.

- الموارد البشرية والتدريب: يعتبر توفير الموارد الكافية وتدريب الموظفين والإدارة التنفيذية أمرًا ضروريًا .وقد لوحظ محدودية ميزانية التدريب للعديد من الشركات، مما قد يعرض الشركات لخطر عدم تقديم التدريب الكافي لموظفين الشركة، ومن أجل نقل المعرفة بشكل مناسب، سيكون من الضروري للموظفين العمل مع المستشارين الخارجيين خلال المرحلة التالية.

- نقل المعرفة وملكية النتائج: تم تنفيذ معظم الأعمال المتعلقة بالمعيار رقم 17 حتى الآن من قبل المستشارين الخارجيين وبالنسبة للعمل اليومي المعتاد، يعتبر ذلك نموذجًا غير مستدام. لذلك من المهم خلال المرحلة القادمة أن يضمن مجلس الإدارة مشاركة كافية من جميع مستويات الشركة.

- التواصل مع المساهمين: من المتوقع أيضًا أن يشرف مجلس الإدارة على وضع خطة للتواصل مع المساهمين، وتثقيفهم حول التغييرات القادمة والتأثير المحتمل للتحول إلى المعيار رقم 17.

هـ) النتائج الرئيسة للمرحلة 4

هـ1) التغير في حقوق الملكية

- يوضح الرسم البياني أدناه مدى التغيير في حقوق المساهمين في شركات التأمين بعد كل من تجارب التشغيل التجريبي الثلاثة.

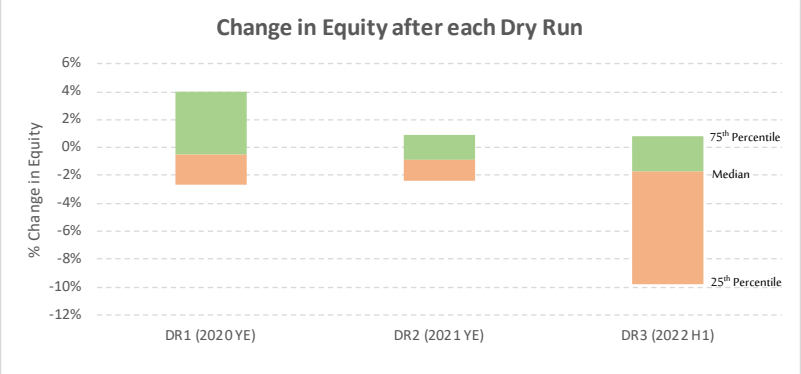

بناءً على المناقشات التي جرت مع شركات التأمين، لوحظ أن نتائج التشغيل التجريبي الأول تفقد الموثوقية بالنسبة لعدد كبير من الشركات. وعلى الرغم من ذلك، أتاحت تلك التجارب فرص تعليمية جيدة لشركات التأمين في هذا الصدد.

في التشغيل التجريبي الثاني المدقق من قبل المراجع الخارجي، تم إجراء تحسينات من شركات التأمين تتعلق بالبيانات والمنهجية المتبعة. وبينما كان هناك نطاق ضيق نسبيًا من النتائج في هذا التشغيل، إلا أنه اتسع نطاق النتائج بشكل كبير في التشغيل التجريبي الثالث. يمكن أن يعزى هذا التوسع إلى حد كبير إلى استجابة شركات التأمين للملاحظات، على سبيل المثال: مؤهلات المراجعين الخارجيين في التشغيل التجريبي الثاني، بالإضافة إلى التحسينات التي تم إجراؤها على المنهجيات المختلفة بناء على توصيات فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17، والمقارنات المعيارية التي شاركها البنك المركزي مع شركات التأمين.

في التشغيل التجريبي الثالث، كان عدد الشركات التي كان لها تأثير سلبي على حقوق الملكية أكبر بكثير من تلك التي كان لها تأثير إيجابي وذلك بسبب التحول إلى المعيار رقم 17 والمعيار رقم 9. وعلاوة على ذلك، فإنه بناءً على مراجعة نتائج التشغيل التجريبي الثالث والمناقشات التي أجريت مع مجموعة مختارة من شركات التأمين، من المتوقع أن تخضع كل من البيانات والمنهجية لمزيد من التحسينات، بالإضافة إلى معالجة ملاحظات التدقيق المتبقية، وذلك من أجل زيادة موثوقية واستقرار المعيار رقم 17.

- الشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية والادخار مقارنة بالشركات التي تزاول نشاط التأمين العام فقط

يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة للتغيير في حقوق المساهمين بين الشركات التي تزاول نشاط التأمين العام مقارنة بالشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية والادخار

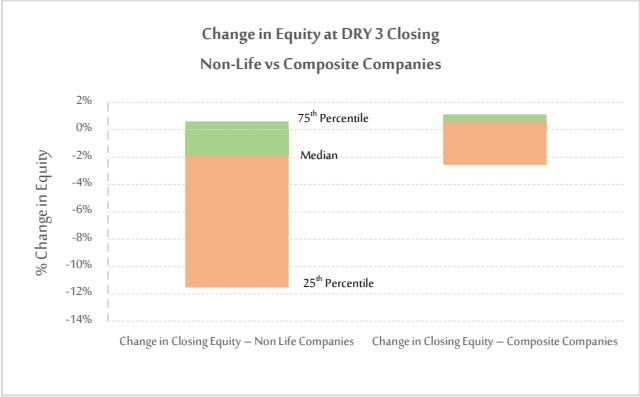

- كان للشركات التي تزاول نشاط التأمين العام أثر سلبي كبير على حقوق الملكية بالمقارنة بشركات التأمين التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية والادخار. يمكن أن يُعزى ذلك جزئيًا إلى ارتفاع عامل العقود المتوقع خسارتها وعامل ضبط المخاطر لشركات التأمين

التي تزاول نشاط التأمين العام مقارنةً بالشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية والادخار، وذلك في ظل المنافسة الشديدة بين التأمين الصحي وتأمين المركبات والتقلبات التاريخية العالية لهذين النوعين.

هـ2) تدقيق نتائج التشغيل التجريبي

- تدقيق نتائج التشغيل التجريبي الثاني
  - الاختلافات بين النتائج المدققة وغير المدققة

يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة في التغيير في حقوق المساهمين بين نتائج التشغيل التجريبي الثاني المدققة وغير المدققة.

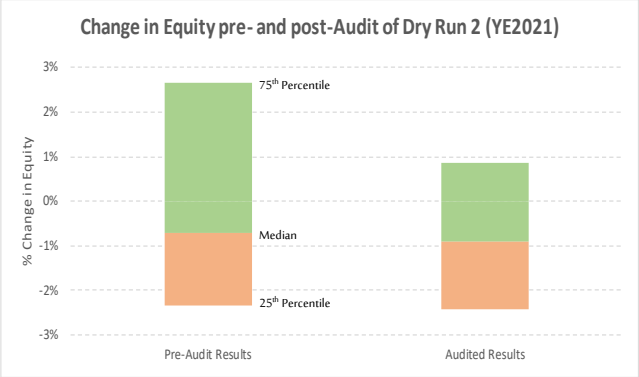

مقارنةً بالوضع قبل إجراء التدقيق، تم تضييق نطاق النتائج بشكل ملحوظ بعد إجراء عملية التدقيق على النتائج، والذي لوحظ من خلاله الانخفاض بشكل أساسي لتلك الشركات التي توقعت تأثير إيجابي على حقوق المساهمين في البداية. ويمكن أن يعزى التغيير لسببين رئيسيين: تصحيح ملاحظات التدقيق الأولي قبل الانتهاء من مرئيات التدقيق النهائي، وإجراء التعديلات من شركات التأمين بعد تقديم النتائج غير المدققة للبنك المركزي. كما قد لوحظ العديد من الثغرات خلال الاجتماعات التي عقدت مع شركات التأمين لمناقشة النتائج غير المدققة.

  - توزيع مرئيات المراجع الخارجي

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع أنواع مرئيات المراجعين الخارجين التي تلقتها شركات التأمين بعد تدقيق نتائج التشغيل التجريبي الثاني.

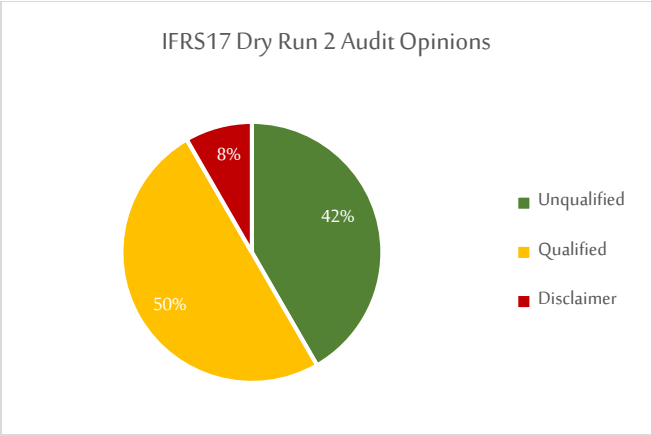

تلقى أكثر من نصف شركات التأمين رأيًا متحفظًا أو إخلاء مسؤولية. وقد كانت ملاحظات المرجعين الخارجيين متوافقة بشكل عام مع ملاحظات البنك المركزي وذلك بناءً على المراجعات والمناقشات التي جرت على نتائج التشغيل التجريبي الثاني مع شركات التأمين.

كانت الآراء المتحفظة وإخلاء المسؤولية وخطابات الإدارة بمثابة إنذارات مبكرة للإدارة التنفيذية، ولفتت انتباههم إلى التحديات الرئيسة ومجالات الضعف، كما ووفرت لهم الفرصة لمعالجة تلك الأمور في الوقت المناسب قبل بدء تطبيق المعيار.

من المتوقع أيضًا أن تقلل عملية التدقيق من مخاطر حدوث مفاجآت محتملة للإدارة وحملة الوثائق والمساهمين في حالة التطبيق المباشر للمعيار. كما ساعدت تلك التجارب المراجعين الخارجيين في إعداد فرقهم لتطبيق المعيار.

- تدقيق نتائج التشغيل التجريبي الثالث

- بناءً على مخاوف شركات التأمين المتعلقة بتكاليف عملية التدقيق، أعطى البنك المركزي إدارة شركات التأمين حرية الاختيار بشأن ما إذا كانت ستقوم بتدقيق نتائج التشغيل التجريبي الثالث من عدمه. كما طُلب من لجنة المراجعة تزويد البنك المركزي بالمبررات في حال قررت عدم تدقيق نتائج التشغيل التجريبي الثالث. ويوضح الرسم البياني أعلاه نسبة شركات التأمين التي حصلت على رأي المراجع الخارجي على نتائج التشغيل التجريبي الثالث.

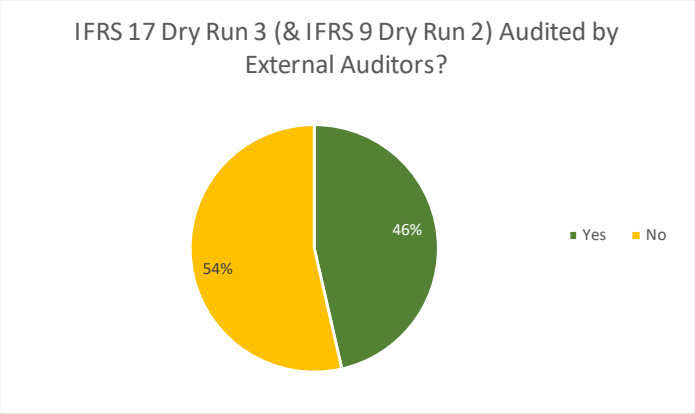

- لوحظ أن نسبة شركات التأمين التي سعت للحصول على رأي المراجع الخارجي على نتائج التشغيل التجريبي الثالث أقل من نسبة الشركات التي حصلت على رأي متحفظ أو إخلاء مسؤولية بشأن نتائج التشغيل التجريبي الثاني. يتوقع البنك المركزي من لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية لتلك الشركات اتخاذ تدابير مناسبة والتأكد من وجود حوكمة فعالة للتحقق من معالجة كافة ملاحظات التدقيق في الوقت المناسب.

هـ3) المعايير الرئيسة

- ضبط المخاطر

- هامش الإدارة في الاحتياطيات مقابل ضبط المخاطر

على عكس المعيار رقم 4، حيث تمتلك إدارة الشركة حرية التصرف في اتخاذ القرار حول إضافة هامش إلى الاحتياطيات الموصى بها من قبل الخبير الاكتواري المعين، يتطلب المعيار رقم 17 إضافة جميع شركات التأمين عامل ضبط المخاطر على التزاماتها، بحيث يكون مستوى الثقة حول التزامات التأمين المحجوزة في القوائم المالية متماشيا مع قابلية المخاطر لكل

شركة. يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة الهامش الذي تمت إضافته للاحتياطيات من قبل الإدارة تحت المعيار رقم 4 مع إضافة ضبط المخاطر، صافي إعادة التأمين

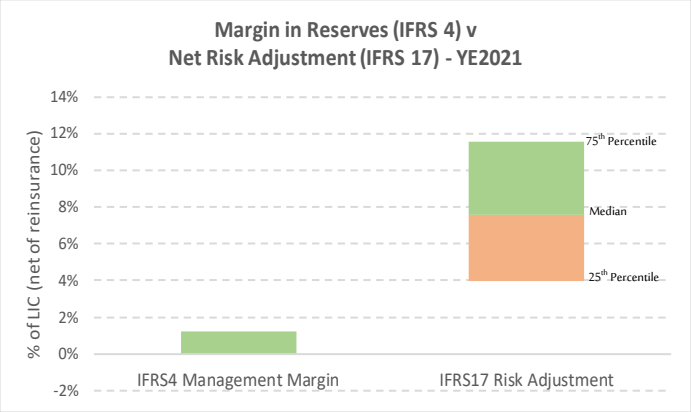

يتضح من الرسم البياني أعلاه أن إضافة ضبط المخاطر تسبب في زيادة جوهرية في الالتزامات، حيث أنه بموجب المعيار رقم 4، هناك العديد من الشركات التي اختارت عدم إضافة هامش على الاحتياطيات التي أوصى بها الخبير الاكتواري المعين. وقد يتم تعويض هذا جزئيًا عن طريق تحرير هوامش التحوط في الاحتياطيات الاكتوارية.

- ضبط المخاطر - التشغيل التجريبي الثاني مقابل التشغيل التجريبي الثالث

يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة ضبط المخاطر في نهاية التشغيل التجريبي الثاني والثالث.

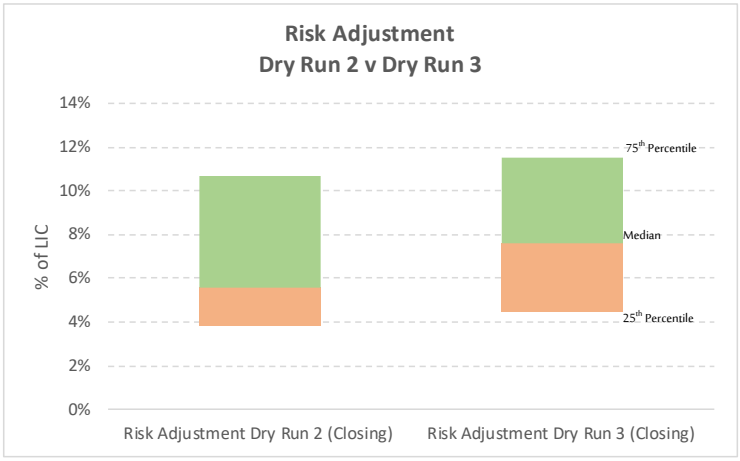

لوحظ تحول صاعد طفيف في مستوى ضبط المخاطر بين التشغيليتين التجريبيين، والذي قد يعود إلى التحسن في منهجيات ضبط المخاطر.

- ضبط المخاطر - التأمين المباشر مقابل إعادة التأمين

يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة اتساق (أو عدم وجود اتساق) تقديرات ضبط المخاطر بين التأمين المباشر وإعادة التأمين المحتفظ به.

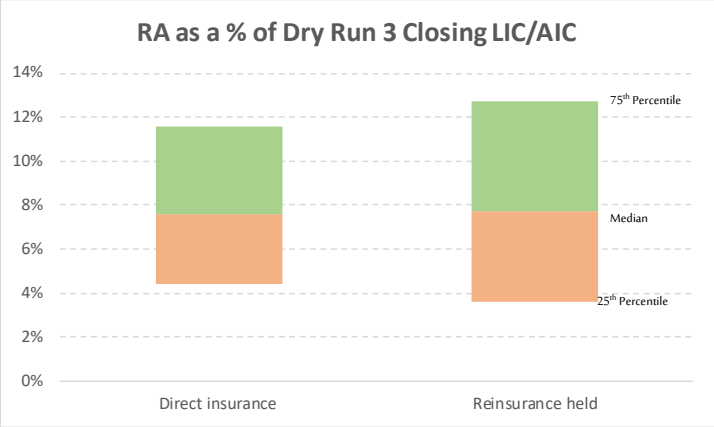

يمكن ملاحظة أن نطاق ضبط المخاطر لإعادة التأمين المحتفظ به أوسع مقارنة بالتأمين المباشر.

سيكون استخدام افتراض ضبط مخاطر لإعادة التأمين المحتفظ به أعلى من التأمين المباشر مفيدًا للشركة على المدى القصير، ولكن أكثر تكلفة على المدى الطويل حيث يتم عكس أثره بمرور الوقت. من المتوقع من الإدارة التحقق من بذل العناية الكافية داخل الشركة فيما يتعلق بجميع الافتراضات الرئيسة المستخدمة.

- ضبط المخاطر – الشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية والادخار مقارنة بالشركات التي تزاول نشاط التأمين العام فقط

يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة تقديرات ضبط المخاطر بين الشركات التي تزاول نشاط التأمين العام والشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية والادخار.

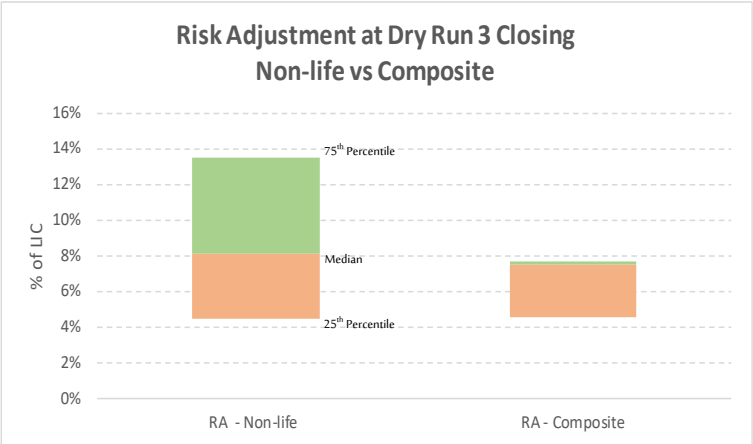

يتضح أن تقديرات ضبط المخاطر أعلى بشكل ملحوظ في الشركات التي تزاول نشاط التأمين العام فقط عنه في الشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية والادخار. ويعود هذا على الأرجح بسبب التقلبات العالية التي شهدها التأمين الصحي وتأمين المركبات في السنوات الأخيرة.

- استقرار تقديرات ضبط المخاطر خلال فترة معينة

من المتوقع أن تقوم الإدارة كجزء من دورها بتقييم تقديرات ضبط المخاطر وما إذا كانت ستظل مستقرة على مدار العام.

يوضح الرسم البياني أدناه ضبط المخاطر، كنسبة مئوية من الأساس ذو الصلة، في بداية وأثناء ونهاية التشغيل التجريبي الثالث.

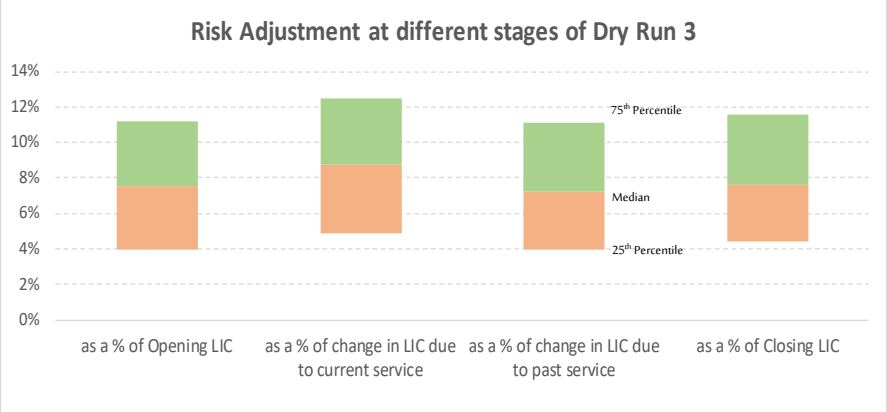

بينما يتضح من الرسم البياني أعلاه تقارب ضبط المخاطر في بداية ونهاية الفترة، كما يلاحظ وجود تباين في ضبط المخاطر المقدر خلال الفترة. ويتضح أن جزءًا من هذا التباين يعود إلى التخصيص غير الدقيق على مجموعات عقود التأمين ومحافظ التأمين.

- مكون الخسارة ومكون تعويض الخسارة

  - مكون الخسارة مقارنة باحتياطي عدم كفاية الأقساط

يتطلب المعيار رقم 17 تحديد العقود المتوقع خسارتها على مستوى أكثر تفصيلاً مقارنة بالمعيار رقم 4، وبالتالي يحد من قدرة الشركة على تعويض الخسائر الناتجة من مجموعات العقود المتوقع خسارتها مع مجموعات العقود المربحة. كما يتطلب من الشركة إضافة ضبط الخسائر عند حساب الخسارة بخلاف المعيار رقم 4. ويوضح الرسم البياني أدناه مقارنة مكون الخسائر عند الإغلاق في التشغيل التجريبي الثالث مع ما يقابله من احتياطي عدم كفاية الأقساط في الربع الثاني من 2022م.

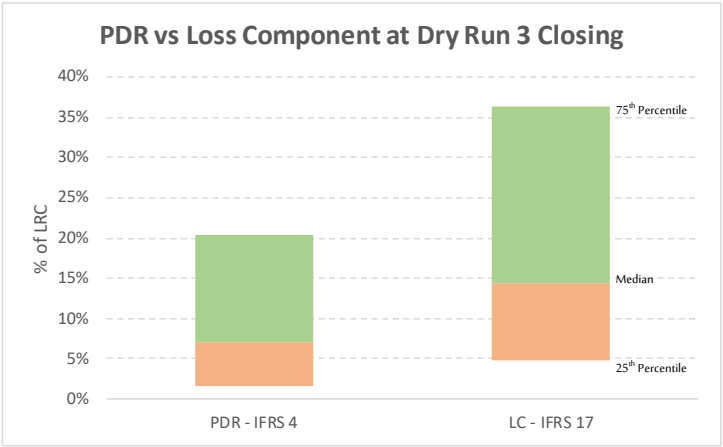

يتضح أن مكون الخسارة المحدد من قبل شركات التأمين أعلى من احتياطي عدم كفاية الأقساط بسبب الدوافع المذكورة أعلاه.

- مكون الخسارة – الشركات التي تزاول نشاط التأمين العام مقارنة بالشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية والادخار

يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة مكون الخسارة في التشغيل التجريبي الثالث بين الشركات التي تزاول نشاط التأمين العام مقارنة بالشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية الادخار.

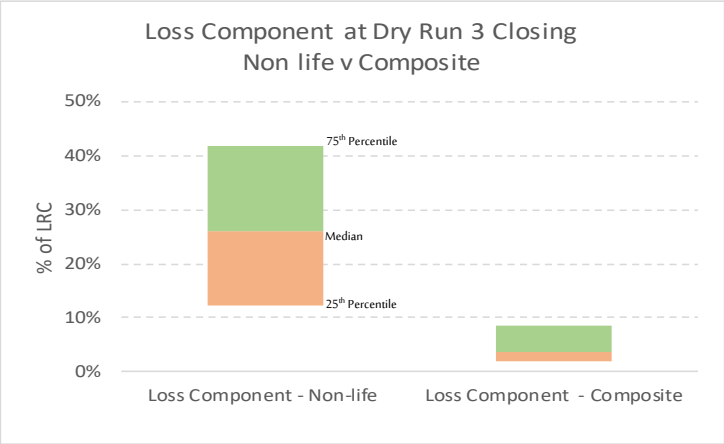

مكون الخسارة للشركات التي تزاول نشاط التأمين العام أعلى بكثير من مكون الخسارة للشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية الادخار وذلك بسبب المنافسة الحادة غير السليمة بين شركات التأمين التي تكتتب في تأمين المركبات والتأمين الصحي. وفي المقابل، فإن محفظة منتجات تأمين الحماية والادخار للأفراد في الشركات التي تزاول نشاط التأمين العام وتأمين الحماية الادخار لها مكون خسارة قليل أو معدوم.

- مكون الخسارة مقارنة بمكون تعويض الخسارة

في حين تقوم شركات التأمين بالاحتفاظ بمكون خسارة لمجموعات العقود المتوقع خسارتها، يتيح المعيار رقم 17 لشركات التأمين بمشاركة جزء من هذه الخسارة مع معيد التأمين كمكون لتعويض الخسارة. الرسم البياني أدناه يوضح مكون الخسارة ومكون تعويض الخسارة كنسبة من أساس كل منهما حسب نتائج التشغيل التجريبي الثالث.

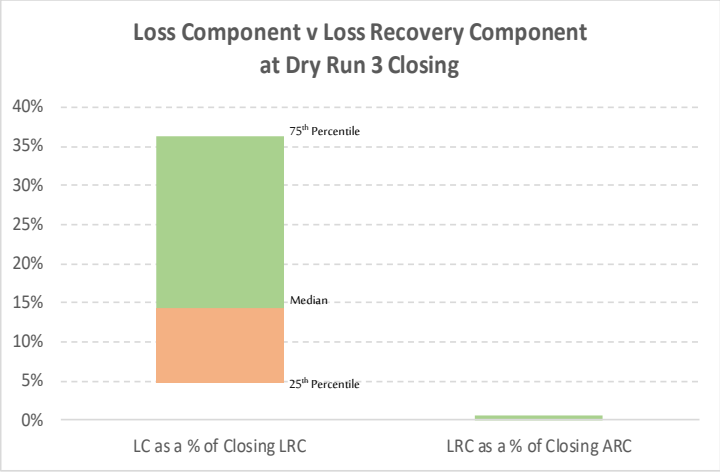

لوحظ محدودية استخدام خاصية مكون تعويض الخسارة المتاحة في المعيار رقم 17 من شركات التأمين، والذي يعود بشكل أساسي إلى أن مكون الخسارة ناتج بشكل عام من منتجات تأمين المركبات والتأمين الصحي والتي يعاد تأمينها عادة باتفاقيات إعادة تأمين تجاوز الخسارة التي تتطلب أساليب تقدير وفرضيات أكثر تعقيدا مقارنة بتلك المنطبقة على اتفاقيات إعادة التأمين النسبي. يتوقع البنك المركزي أن تتطور المنهجيات الإكتوارية في هذا المجال في المستقبل.

- نماذج القياس

- اختارت معظم شركات التأمين الطريقة المبسطة لنموذج القياس العام أو نموذج تخصيص الأقساط (PAA) على نموذج القياس العام (GMM). وقامت الشركات بتطبيق تقييم الأهلية لفروع التأمين التي تزيد مدتها عن عام واحد (مثل: التأمين الهندسي، والتأمين على الأخطاء الطبية، وتأمين تمديد الضمان، وغيرها) قبل تطبيق الطريقة المبسطة (PAA).

- لوحظ في عدد من الحالات، قياس نتائج تقييم الأهلية للطريقة المبسطة لنموذج القياس العام (PAA) مقارنةً بالأهمية النسبية المستخدمة للقوائم المالية، والذي لا يتماشى بدقة مع مبادئ المعيار رقم 17 والتي أثيرت من قبل بعض المراجعين الخارجيين خلال التشغيل التجريبي الثاني.

- إضافة إلى ذلك، لم تطبق العديد من الشركات تقييم الأهلية للطريقة المبسطة لنموذج القياس العام (PAA) على وثائق تأمين العيوب الخفية لمدة عشر سنوات بحجة صغر حجم المحفظة وعدم أهميتها. ومن المنظور العام للسوق، فالطريقة المبسطة قد لا تنطبق على هذا المنتج نظرا لطبيعته طويلة المدى. ولذلك قد تحتاج شركات التأمين تطبيق نموذج القياس العام مع نمو حجم هذا المنتج.

- بناء على ذلك، من المتوقع استمرار شركات التأمين في تقييم مدى ملاءمة نموذج القياس أخذا بالاعتبار تطور أعمال الشركة ومبادئ المعيار رقم 17.

- إسناد المصروفات المنسوبة

- بناء على نتائج التشغيل التجريبي الأول والتشغيل التجريبي الثاني، صنف البنك المركزي المصروفات المنسوبة كمجال اتبعت فيه شركات التأمين ممارسات متفاوتة بشكل كبير، مما أدى إلى نتائج مختلفة جوهريًا على الرغم من اكتتاب منتجات متشابهة. خصوصا عند تحديد ما إذا كانت مجموعة عقود متوقع خسارتها أم لا.

- ناقش فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17 هذا الموضوع بشكل مطول وأصدر توصيات مفصلة لتوزيع إجمالي المصروفات على المصروفات المنسوبة المباشرة والمصروفات غير المنسوبة، وتقسيم المصروفات المنسوبة المباشرة إلى الاستحواذ والحفظ، والمصروفات غير المنسوبة إلى مصروفات حملة الوثائق ومصروفات المساهمين. توضح الرسوم البيانية الثلاثة أدناه نتائج الحسابات التي أجرتها شركات التأمين في التشغيل التجريبي الثالث بعد اتباع تلك التوصيات.

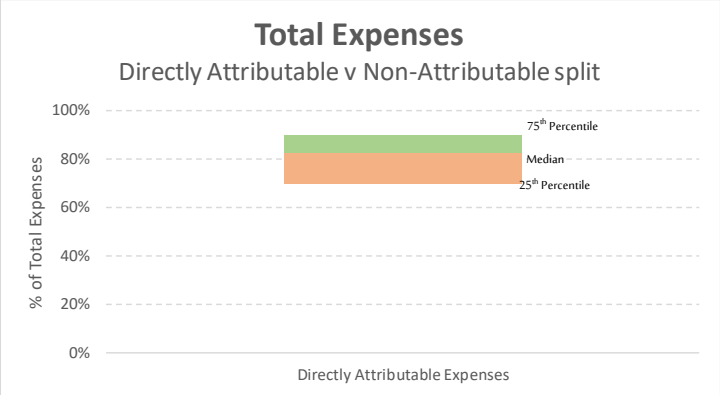

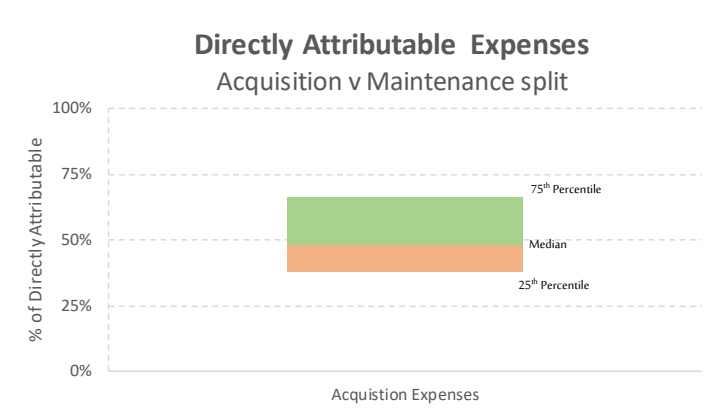

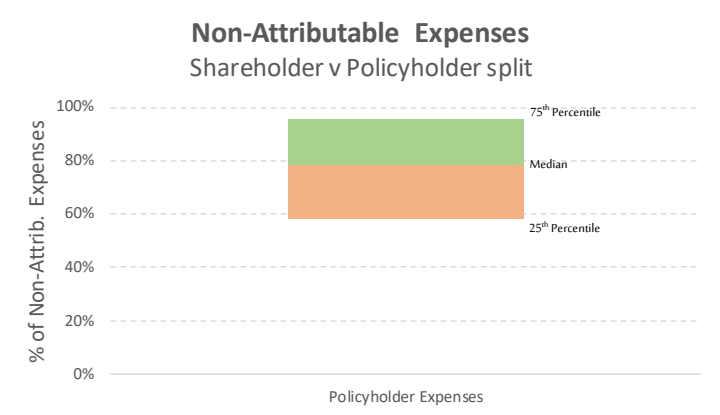

- مقارنة بالتفاوت الكبير الذي لوحظ فيما يتعلق بالمصروفات المنسوبة المباشرة في التشغيل التجريبي الأول والثاني، فقد تقلص تفاوت النتائج بشكل كبير في التشغيل التجريبي الثالث. ويعد ذلك إيجابيا حيث من المتوقع أن تزيد من إمكانية مقارنة النتائج بين شركات التأمين، وقد يصدر البنك المركزي المزيد من التعليمات في هذا الصدد من أجل زيادة قابلية المقارنة والاتساق في القطاع.

- كما يتوقع أن يتقلص التفاوت في مصروفات الاستحواذ مقابل مصروفات الحفظ ومصروفات حملة الوثائق مقابل مصروفات المساهمين مع مرور الوقت وظهور أفضل ممارسات السوق، ويتوقع من إدارة الشركة مواكبة أفضل الممارسات مع وجود حجة قوية لدعم نهج الشركة عند اختلافها عن تلك الممارسات.

- الالتزام بتوصيات فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17

- بناءً على مراجعة البنك المركزي ومناقشة نتائج التشغيل التجريبي الأول والثاني مع شركات التأمين، تم تحديد عدد من المجالات التي تختلف فيها ممارسات السوق أو كان فيها عدم يقين فيما يتعلق بأفضل الممارسات نظرًا لعدم توفر إرشادات واضحة بشأنها في المعيار. ولذلك تمت مناقشة الملاحظات البالغ عددها (91) في التشغيل التجريبي الثالث والتي تزايدت منذ ذلك الحين في سلسلة من الاجتماعات التي عقدها فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17، وصدر بشأنها توصيات لشركات التأمين لتطبيقها في التشغيل التجريبي الثالث، ويبين الرسم البياني أدناه مدى تطبيق تلك التوصيات من قبل شركات التأمين.

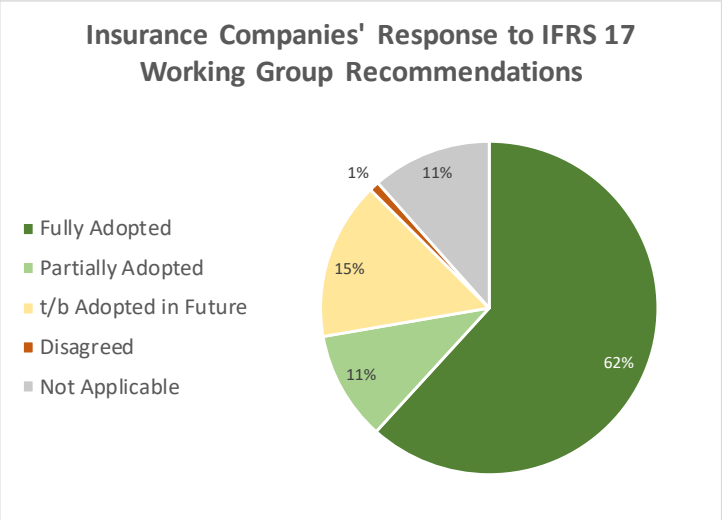

- بناءً على ما ورد من قبل شركات التأمين، يمكن القول أن التوصيات المُشار إليها أعلاه أثبتت أنها مفيدة للغاية للقطاع، ويدعم ذلك التبني الواسع والتخطيط لتطبيق التوصيات في المستقبل. علاوة على ذلك، اتضح بعد المناقشة أن العدد القليل من الحالات التي لم تتفق معها الشركات يعود إلى الفهم غير الصحيح للتوصية أو الخطأ في ملء نموذج التوصيات.

4هـ) نتائج مراجعة ومر اقبة البنك المركزي:

- مناقشة نتائج التشغيل التجريبي مع شركات التأمين

- بعد كل تشغيل تجريبي، عقد البنك المركزي اجتماعات مع كل شركة تأمين على حدة لمناقشة نتائج التشغيل ولفهم المشكلات والتحديات التي تواجه كل شركة بشكل فردي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه القطاع بشكل عام، وخلال هذه الاجتماعات تم تقييم كل شركة أخذًا بالاعتبار مدى صحة ودقة النتائج المقدمة وقدرة فريق الشركة على إثبات فهمهم لهذه النتائج، ويلخص الرسمين البيانيين أدناه تقييم البنك المركزي لشركات التأمين خلال كل من التشغيل التجريبي الأول والثاني.

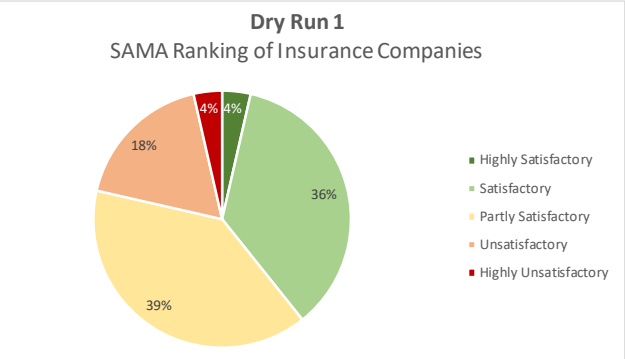

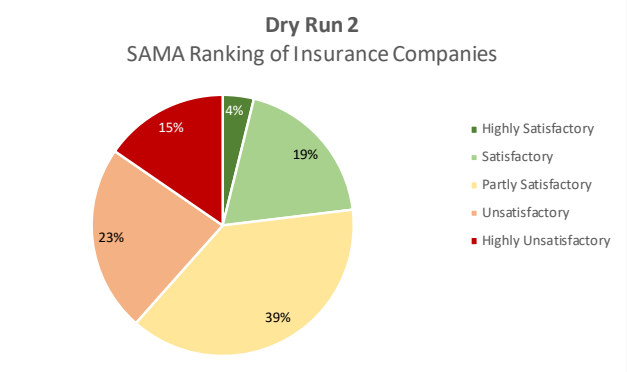

- في كلا التشغيلين التجريبيين، لم يحقق عدد كبير من الشركات توقعات البنك لمركزي. وعلى الرغم من تحسن بعض شركات التأمين في التشغيل التجريبي الثاني مقارنة بالتشغيل التجريبي الأول، إلا أن نسبة الشركات التي لم تحقق التوقعات في التشغيل التجريبي الثاني ارتفعت مقارنة بنسبتهم في التشغيل التجريبي الأول، وذلك يرجع إلى رفع البنك المركزي توقعاته ومعاييره لقرب موعد تطبيق المعيار. إضافةً إلى ذلك، أدى استخدام نماذج التقارير المالية الموحدة إلى تعزيز قدرة البنك المركزي على إجراء تقييم أكثر موضوعية.

- في التشغيل التجريبي الثالث، ركز البنك المركزي على شركات تأمين مختارة حيث كانت لديها بعض التحديات وقام بعقد اجتماعات مع هذه الشركات، وسيستمر البنك المركزي بمتابعة هذه الشركات حسب الحاجة.

○ مراقبة مدى مشاركة الأشخاص المعنيين

- لإنشاء إطار عمل فعال وموثوق لإعداد التقارير المالية وفقًا للمعيار رقم 17، من الضروري أن يلعب كل من المدير المالي والخبير الاكتواري المعين للشركة أدوارًا قيادية. وعليه، قام البنك المركزي بتقييم دور كل منهما خلال الاجتماعات مع شركات التأمين، وفي كثير من الحالات، كان دور أحدهما أو كليهما أقل من توقعات البنك المركزي، ويوضح الرسم البياني أدناه نسبة من لم يحقق التوقعات من كل فئة.

نسبة الشركات التي لم يحقق المدير المالي لها أو الاكتواري المعين توقعات البنك المركزي

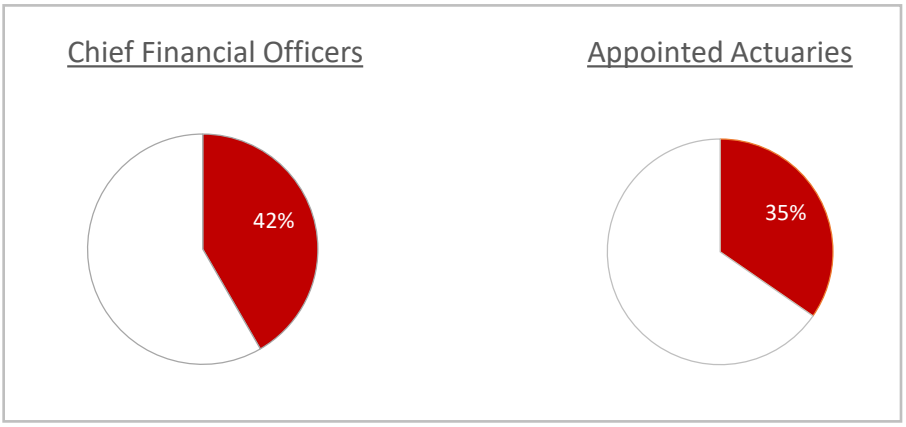

- سيستمر البنك المركزي في مراقبة دور المسؤولين المذكورين أعلاه في تطبيق المعيار رقم 17 والمعيار رقم 9. وفي الوقت ذاته، يحث جميع المدراء الماليين والاكتواريين المعينين على العمل بشكل مشترك لتطوير إطار عمل قوي لإعداد التقارير المالية وفقًا للمعيارين في شركة التأمين. إضافةً إلى ذلك، من المتوقع أن يعمل المدراء الماليين والاكتواريين المعينين كنماذج يحتذى بها لأعضاء فريق عمل المعيار رقم 17 ومساهمتهما في تطوير خبراء مختصين داخل الشركة.

و) الخطوات القادمة للبنك المركزي وشركات التأمين:

- الخطوات القادمة والتحديات التي يجب على شركات التأمين معالجتها:

  - إعداد التقارير المالية للربع الأول من عام 2023م باستخدام المعيارين رقم 17 ورقم 9

    - إضافةً إلى العمل المعتاد من إعداد القوائم المالية ربع السنوية، سيتم إعداد قائمة المركز المالي لنهاية العام 2022م باستخدام المعيار رقم 17 بالإضافة إلى مقارنة الربع الأول من العام 2023م بالربع الأول من العام 2022م.
    - من الضروري أن تحدد الإدارة جدول تسليم دقيق مع معالم واضحة كأولوية بالاتفاق مع مراجعيها الخارجيين .
    - من المهم أن تتم معالجة جميع النقاط المذكورة في خطاب الإدارة (إن وجدت) وملاحظات التدقيق للتشغيل التجريبي قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية للربع الأول من عام 2023م.

  - مواءمة المنهجيات الرئيسة مع "أفضل ممارسات السوق"

    - استنادًا على الدروس المستفادة من تطبيق التشغيل التجريبي بمراحله الثلاثة، ومناقشة تلك النتائج في اجتماعات فريق عمل السعودي للمعيار رقم 17، وبتبني ملاحظات البنك المركزي ونتائج المقارنة المعيارية المشتركة لشركات التأمين، حققت الشركات تحسينات كبيرة ومواءمة واسعة في مختلف أجزاء المنهجية الرئيسة. حيث تشمل المصروفات المنسوبة، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومستوى التجميع، ودقة حسابات العقود المتوقع خسارتها، وتنويع ضبط المخاطر وما إلى ذلك، ومن المتوقع إجراء مزيد من التحسينات خلال عام 2023م .

- من المتوقع أن تضمن الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة توافق المنهجيات المستخدمة من شركات التأمين مع أفضل ممارسات السوق، ما لم يكن هناك ما يبرر أي اختلاف، والاطلاع عن كثب على أحدث التطورات في السوق (على سبيل المثال: عن طريق توصيات فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17، وما إلى ذلك).

- اتساق التقارير والإفصاحات الصادرة عن شركات التأمين

- الشفافية في إعداد التقارير حيث أن ذلك من أحد الأهداف الرئيسة للمعيار رقم 17، ومن الضروري أن تفصح جميع شركات التأمين عن المعلومات المفيدة باستمرار وبطريقة سهلة الفهم.

- تطوير الحد الأدنى من الإفصاحات على مستوى القطاع خلال عام 2023م بناءً على نماذج التقارير المالية الموحدة الصادرة عن فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17، ومن المهم أن تظل الشركة على إطلاع على أعمال التطوير في هذا الصدد.

- الأتمتة وتكامل النظام التقني

- واجهت العديد من الشركات بعض التحديات لإعداد البيانات التي يتم الحصول عليها من نظام المعيار رقم 17 بمستوى التفاصيل الذي تتطلبه نماذج التقارير المالية الموحدة، مما استلزم تدخلاً يدويًا أدى في بعض الأحيان إلى بعض الأخطاء.

- ما تزال العديد من الشركات في طور استكمال التكامل بين نظامها الأساسي والنظام الخاص بالمعيار رقم 17. وبدون تحقيق التكامل الكامل، سيتعرض استقرار النتائج وموثوقيتها إلى مخاطر كبيرة.

- من المتوقع أن تولي الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة اهتمامًا خاصًا للجانب التشغيلي من أجل الحصول على نظام مستدام لإعداد القوائم المالية والإفصاحات المرتبطة بها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة.

- القيام بالتحقق من صحة البيانات

- أوضحت الاجتماعات والنقاشات مع شركات التأمين بعد تجارب التشغيل التجريبي أن العديد من الشركات اعتمدت بشكل أساسي على نظام المعيار رقم 17، وأن النتائج التي تم الحصول عليها لم تخضع لعمليات التحقق الكافية. ونتيجة لذلك، كانت بعض نتائج التسليم غير دقيقة، وكان هناك فهم محدود لطريقة حساب تلك النتائج.

- من أجل إنشاء نظام تقرير مالي سليم، على الإدارة المالية والإدارة الاكتوارية تطوير وتنفيذ عمليات تحقق شاملة للتحقق من النتائج التي ينتجها نظام المعيار رقم 17، والذي يعد هامًا بشكل خاص خلال الفترات الأولى لتطبيق المعيار رقم 17.

- تأثير التحول إلى المعيار رقم 17 والمعيار رقم 9 على الملاءة المالية

- أظهرت نتائج تجارب التشغيل التجريبي أن العديد من شركات التأمين ستشهد انخفاضًا في بند حقوق الملكية عند التحول للمعايير الجديد، وبالنسبة لبعض الشركات، يُنظر إلى هذا التأثير على أنه جوهري، ويمكن أن يتسبب في إضعاف الملاءة المالية لتلك الشركات.

- يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التأكد من أن الشركة تطبق الحد النظامي لمتطلبات الملاءة المالية في جميع الأوقات، ويتم وضع الخطط واتخاذ التدابير في الوقت المناسب للتعامل مع أي انخفاض في الملاءة المالية للشركة.

- الموارد والمسؤوليات

- من الآن فصاعدًا، عند إعداد التقارير وفقًا للمعيار رقم 17، من المتوقع أن يعمل كلاً من موظفي الإدارة المالية والإدارة الاكتوارية بشكل متزامن لإنجاز الأعمال اليومية. وقد لوحظ خلال تجارب التشغيل التجريبي أن شركات التأمين التي لديها إدارة اكتوارية

داخلية قوية كانت مستعدة بشكل أفضل من الشركات التي ليس لديها هذه الإدارة. كما تجدر الإشارة إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار ضوابط الأعمال الاكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادرة عن البنك المركزي في عام 2020م والتي تتطلب من كل شركة تأمين تعيين خبير اكتواري مؤهل بالكامل بحلول أوائل عام 2022م.

- يتحمل المدير المالي للشركة المسؤولية الكاملة عن القوائم المالية، ونظرًا للحاجة المتزايدة للمدخلات الاكتوارية، قام فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17 بإصدار إرشادات حول توزيع المهام بين المدير المالي والخبير الاكتواري المعين للشركة بشأن مختلف بنود نماذج التقارير المالية الموحدة، وذلك لضمان علاقة عمل سلسة ومتوائمة بين الوظائف المالية والاكتوارية.

- ويتوقع البنك المركزي من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة دعم توظيف أشخاص مؤهلين للقيام بالمهام الاكتوارية والمحاسبية في الوقت المناسب، بالإضافة إلى وضع سياسات داخلية للالتزام بتوصيات فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17 فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين الوظائف المالية والاكتوارية للشركة.

- مواءمة مؤشرات الأداء الرئيسة الحالية وتطويرها

- من أجل ضمان الاستيعاب السريع والكامل للتحول إلى المعيار رقم 17 من كافة وظائف الشركة، من الضروري أن تنظر الإدارة في إعادة مواءمة مؤشرات الأداء الرئيسة الحالية وتطوير مؤشرات جديدة تتماشى مع شكل القوائم المالية الجديدة، والتي قد تشمل التالي:

  I. حجم وتأثير العقود المتوقع خسارتها والمكتتب بها من فريق المبيعات/ الاكتتاب.
  II. إيرادات خدمات التأمين التي ينتجها فريق المبيعات/ الاكتتاب.
  III. خدمات التأمين (وإعادة التأمين المحتفظ بها) الناتجة مقابل تلك المتوقعة في خطة العمل (والتي ستحتاج أيضًا إلى إعادة صياغتها).
  IV. مراجعة تعريف النسبة المركبة.
- يتوقع من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة إعطاء الأولوية لتطوير ومواءمة مؤشرات الأداء الرئيسة بما يتماشى مع صيغ التقارير الجديدة بحيث لا توجد فجوة في التواصل بين مختلف وظائف الشركة.

- التواصل مع المستثمر

- أعد فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17 إفصاحًا موحدًا حسب ما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 8 لشركات التأمين لاستخدامه في قوائمها المالية في نهاية العام 2022م، والذي يوضح نظرة حول الأثر المالي للتحول إلى المعيار رقم 17 والمعيار رقم 9 .

- من المهم أن تقوم الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة إلحاقًا للإفصاح أعلاه بالتواصل المباشر مع المساهمين الحاليين والمحتملين لتجنب أي شك في سوق الأوراق المالية واتخاذ قرارات الاستثمار بثقة.

- الخطوات القادمة <u>للبنك المركزي</u>:

- مراجعة الاحتياطيات الاكتوارية بموجب المعيار رقم 17

- تحديث وإصدار تعليمات البنك المركزي بشأن الاحتياطيات الاكتوارية، مع تقديم التقرير الأول لنهاية عام 2022م في أوائل عام 2023م؛ يتم تحديد الموعد النهائي لتقديم التقارير مع الأخذ في الاعتبار جدول التقارير المالية لعام 2023م، والتي ستعلنها هيئة السوق المالية.

- تحديث الإجراءات الداخلية للبنك المركزي والتي تتضمن: مراجعة طلبات الشركات، والتحقق منها وإعداد مقارنة معيارية لكل شركة مقارنة بالقطاع.

○ نماذج التقرير التنظيمية للبنك المركزي

- إضافة نماذج جديدة إلى متطلبات إعداد التقارير التنظيمية تغطي نماذج التقارير المالية الموحدة على مستوى المحفظة وعلى مستوى مجموعات العقود.
- ضبط نماذج التقارير الحالية لتجنب أي تداخل مع النماذج الجديدة المضافة.
- إعداد خطة بحيث يمكن التوقف بشكل تدريجي عن متطلبات إعداد التقارير المستندة إلى المعيار رقم 4.

○ إطار الإشراف المبني على المخاطر (RBS)

- إضافة حقول بيانات جديدة للشركات ومؤشرات أداء رئيسية جديدة للبنك المركزي على أساس المعيار الجديد.
- إعداد خطة للتوقف بشكل تدريجي عن حقول البيانات التي تستند إلى المعيار رقم 4 والتي لم تعد ذات صلة أو تتداخل مع المعيار الجديد.

○ أنظمة ولوائح البنك المركزي

- تحديث القواعد واللوائح الحالية حسب الحاجة لتتماشى مع المعيار رقم 17 والمعيار رقم 9.

○ حسابات الملاءة المالية

- الأخذ بالاعتبار التغييرات التي تعتبر ضرورية لحسابات الملاءة الحالية مع مراعاة نتائج التحليل الاكتواري السنوي فيما يتعلق بالملاءة ورأس مال الشركة بنفس الوقت.

○ الاستمرار في تمكين وتشجيع الحوار المهني والنقاش

- تنظيم اجتماعات لفريق العمل السعودي للمعيار رقم 17 بشكل دوري وملائم لمناقشة القضايا والملاحظات بناءً على البيانات المالية للربع الأول من عام 2023م.
- عقد ندوة للقطاع لغرض نشر الرسائل المهمة لشريحة أكبر عند اللزوم.

أخيرًا، يود البنك المركزي أن يشكر قطاع التأمين السعودي وكافة العاملين فيه، ولا سيما أعضاء فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17 وأعضاء فرق المعيار رقم 17 لشركات التأمين لمساهمتهم في إنجاح هذا المشروع. كما يود البنك المركزي أن يشكر الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في شركات التأمين على الدعم والقيادة المقدمين لفرق المعيار رقم 17 الخاصة بهم خلال هذه الرحلة.

التوزيع:

الرؤساء التنفيذيين.
الاكتواريين المعينين.
فريق المعيار رقم 17 التابع للشركة.
فريق العمل السعودي للمعيار رقم 17.